دور فريضة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي في معالجة ظاهرة التضخم الركودي

د. شاكر حمود صلال
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة العراقية

د. حسن خلف راضي
جامعة دجلة الأهلية

أ. د. احمد ياسين عبد
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة العراقية

ساد اعتقاد لدى الاقتصاديين لمدة طويلة بوجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، بمعنى أن الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يقنع بمعدل مرتفع نسبياً من البطالة في سبيل تحقيق استقرار الأسعار أو تحقيق معدل منخفض من البطالة مع قبول معدل مرتفع نسبياً من التضخم، وكان هذا خاصة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع كبير في معدلات النمو الاقتصادي، وبرز ذلك واضحا من خلال تراكم رأس المال وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي ودرجة عالية من الاستقرار الاقتصادي وضآلة واضحة في معدلات البطالة وتزايداً ملحوظاً في مستويات المعيشة ودرجة عالية من التحكم في الدورات الاقتصادية؛ والذي يعود سببه إلى عوامل جوهرية تمثلت في زيادة معدلات الاستثمار والتقدم التكنولوجي، وتزايد الإنفاق العام، فضلا عن العوامل الخارجية المتمثلة بآليات بريتون وودز ونمو التجارة الدولية فضلا عن احتفاظ تقسيم العمل الدولي بنمطه لصالح البلدان المتقدمة.

إلا أنه سرعان ما عانى الاقتصاد العالمي في عقد السبعينيات وما بعده من ظهور مشكلة اقتصادية جديدة تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عجز الموازنة العامة وتراكم الدين العام، وزيادة معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، وعم بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة ركوداً اقتصادياً مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم أطلق على هذه الظاهرة بالتضخم الركودي (Stagflation)، وهي مزيج من البطالة المرتفعة والتضخم المرتفع.

يلاحظ في ظل مشكلة التضخم الركودي أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك العديد من أدوات السياسة المالية والتي تحظى بصدى واسع، لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من مشكلة التضخم الركودي. وهذا البحث يعد خطوة لتسليط الضوء على الحل الإسلامي المنبثق من التصور الاقتصادي العام في الإسلام، والذي يوضح دور

أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي وأبرزها فريضة الزكاة في الحد من مشكلة التضخم الركودي ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ولتحقق الدراسة هدفها قسمت على النحو التالي: التنظير الاقتصادي حول ظاهرة التضخم الركودي، وفريضة الزكاة إحدى أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، وتحليل أثر تحصيل وإنفاق فريضة الزكاة.

المحور الأول: التنظير الاقتصادي حول تفسير ظاهرة التضخم الركودي

أولاً: مفهوم التضخم الركودي Concept of Stagflation:

يعرف التضخم الركودي بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة وانخفاض مستويات الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال مدة زمنية معينة، أو أنه ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد (سيجل، ١٩٨٧، ص:٦٠٨).

ثانياً: التضخم الركودي في الفكر الاقتصادي:

عانت الدول المتقدمة في عقد السبعينات من القرن المنصرم من مشكلة التضخم الركودي التي أثارت الجدل بين مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية، في طريقة التعاطي في اتخاذ الاجراءات والسياسات الاقتصادية الكلية لمعالجة مسببات حدوث المشكلة. إذ ذهب **النقديون والنيوكلاسيك** في تفسير هذه الظاهرة إلى رغبة الحكومات الغربية آنذاك بتحفيز الطلب الكلي على وفق طروحات المدرسة **الكنزية** وذلك من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية. في مقابل ذلك تمثلت وجهة نظر **النيوكنزيين** في أن السياسات التي اتبعتها الحكومة لمكافحة التضخم الحادث منذ السبعينات، إذ اعتمدت منذ البداية على توصيف خاطئ للمشكلة، وهو أن التضخم الحادث مصدره الطلب وبالتالي عندما يكون التشخيص غير دقيق تكون المعالجة غير ذي جدوى، كما أعتقد بذلك (النقديون) و(النيوكلاسيك) في حين أن هذا التضخم كان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج. (اللامي، ٢٠٠٧، ص:٧٢-٧٣)

في الوقت الذي تبنى فيه أصحاب مدرسة **اقتصادات العرض** وأصحاب مدرسة ما بعد **الكينزية** وجهة نظر مشابهة لما سبق، أما اصحاب المدرسة **الهيكلية** فقد كانوا يبحثون في عوامل أخرى يمكن أن تقود إلى حدوث التضخم الركودي، وتم الاعتماد عليها في تفسير هذه الظاهرة مثل اختلال هيكل الإنتاج وقوة العمل، وعدم

كمال الأسواق أو التطور التكنولوجي، إلا أن مشكلة التضخم الركودي في الدول الأوروبية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في تلك الفترة (Norbert، 2012، p: 2-12).

إن ظاهرة التضخم الركودي وجدت تفسيرها عند المدارس الاقتصادية بطرائق مختلفة، ومما سبق يتضح أن (**النقديين**) يفسرون الظاهرة بسياسة النقد الرخيص، التي تحفز الطلب الكلي ومن ثم ترتب عليها حدوث التضخم، وباتباع سياسة تقييدية تتصاعد معدلات البطالة.

لذا يرى النقديون أن علاج مشكلة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي من خلال اتباع سياسات نقدية توسعية بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج وهذا يتطلب تشجيع الرأسماليين للقيام بالتراكمات الرأسمالية وفي هذا الصدد يطالب النقديون تقليل الضرائب المفروضة على الدخل والثروة وتقليل الإجراءات البيروقراطية من جانب الإدارة الحكومية. (دانييل، ١٩٩٢، ص:٢٤)

في حين يرى أنصار مدرسة **اقتصاديات العرض** في تفسير مشكلة التضخم الركودي إلى أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم وينظرون إلى الضرائب على إنها تكاليف عندما ترتفع أو تتناقص الأرباح والإيرادات الحدية ويهبط الإنتاج وزيادة البطالة، لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار للسلع المتبقية. (زكي، ١٩٨٥، ص:٢٦) إذن يؤكد هؤلاء على أهمية زيادة الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي (ساموبلسون، وآخرون، ٢٠٠١، ص:٦٤٩) وبذلك فإن العلاقة بين البطالة والتضخم تكون مباشرة وبنفس الاتجاه، أي لا توجد مقايضة بينهما لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.

أما **المدرسة المؤسسية** تستند إلى أفكار جون كنث غالبريث باعتباره خير ممثل لهذه المدرسة، الذي يعطي أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين يعتبرهما مسؤولتين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم وهما: قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية (Roberrt، 1981، p: 423-424). وفيما يتعلق بالقوة الأولى قوة الاحتكارات والتي تتحكم في تحديد السعر إذ أن لهذه القوة استراتيجية سعرية خاصة بها، تعمل على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل. أما القوة الثانية فهي قوة النقابات التي ينجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، فعندما ترتفع الأسعار وتنخفض الأجور الحقيقية فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، وهكذا نخلص إلى القول

بأن مشكلة التضخم في رأي غالبريث هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينها من صراعات.

أما (**النيوكينزيون**) فيرون أن السبب في حدوث التضخم الركودي هو ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشكل الذي أدى إلى حدوث ارتفاع معدلات التضخم، أما ارتفاع معدلات البطالة فبسبب السياسة الخاطئة لعلاج التضخم، إذ تم اتباع سياسه نقدية تقييدية لمعالجة التضخم الذي يعتقد انه تضخم طلب، وكان تأثيرها سلبياً على الاستثمار والتوظف، أما مدرسة جانب العرض فترى ان سبب المشكلة هو السياسة التوسعية التي تبنتها الدول الصناعية، فضلا عن الضرائب التي تؤثر في البطالة وأن العلاج يكون عن طريق اتخاذ سياسات مصممة لزيادة جانب العرض الكلي من السلع والخدمات.

بصورة عامة معظم المدارس الاقتصادية باستثناء (الهيكلين) يرون أن سبب حدوث الظاهرة هي أنها تبدأ بالتضخم وبسبب علاج التضخم تظهر البطالة، أي علاقة سببية من التضخم إلى البطالة باستثناء المدرسة الهيكلية التي ترى أن التضخم مشكلة لها أسبابها المختلفة عن مشكلة البطالة.

المحور الثاني: فريضة الزكاة إحدى أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:

تلعب الزكاة دورا هاما في الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة وفي السياسة المالية بصفة خاصة، باعتبارها إحدى الأدوات المرتبطة بالإيرادات العامة، لما تحققه من آثار اقتصادية واجتماعية، وهذا بفضل تخصيص إنفاقها في أوجه محددة وتنوع أوعيتها وتجددها سنويا.

وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى دور الزكاة في السياسة المالية من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الزكاة: تعد الزكاة المورد الرئيس والدائم لتمويل النفقات العامة وتتميز بوفرة حصيلتها (الكفراوي، ١٩٩٧، ص:٤٥) وأنها أقوى أدوات السياسة المالية من حيث التأثير على الاقتصاد بما يحقق له النمو والاستقرار، (الكفراوي، ٢٠٠٠، ص:٣٩٩) فهي إيراد عام تجبيه الدولة ويدخل خزانتها، وإن كان يختلف عن غيره بأن إنفاق حصيلته مخصص لمصارف محددة شرعا تغطي جانبا من حاجات الإنفاق العام للدولة، فهي تشمل بصورة خاصة أنواع الضمان الاجتماعي بأشكاله المختلفة.

وتعرف الزكاة لغة النماء والزيادة والبركة والطهارة والصلاح، وتطلق في الشرع على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج تلك الحصة، وقد عرفها الماوردي وغيره بأنها: اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة. (حماد، ١٩٨١، ص:١٤٩).

تحقق الزكاة التكافل الاجتماعي بين دافعيها ومستحقيها والاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

والحكمة من مشروعية الزكاة أن أداءها من باب إعانة الضعيف واقدار العاجز، كما أنها تطهر نفس المؤدي من الذنوب وتزكي أخلاقه بخلق الجود والكرم، وأداءها من باب شكر النعمة، لذلك فهي فريضة في المال وحقا لمستحقيها لا تفضلا من مخرجه. (سليمان، ٢٠٠٢، ص:١٨٣-١٨٧)

ثانياً: أوجه إنفاق الزكاة: على الرغم من أن جباية الأموال وتحصيلها مهم، لكن الأهم هو أين تصرف هذه الأموال بعد تحصيلها؟ فهنا يميل الميزان، وتلعب الأهواء ويأخذ المال من لا يستحقه ويحرم منه من يستحقه، لذا فإن القرآن الكريم اهتم بهذا الأمر وتعرض على وجه التحديد لطرق إنفاق المال.

ولما كانت الزكاة مظلة الطبقات الفقيرة فإن الله – عز وجل– حدد مصارفها بحيث لا تصرف لغير الفئات التي ذكرها الله بنص الآية، (رحاحلة، ١٩٩٩، ص:٧١-٨٣) فجزأها ثمانية أجزاء يجمعها صنفان من المستحقين أحدهما من يأخذ لحاجة، بحيث يأخذ المستحق بحسب شدة الحاجة وضعفها وقلتها وكثرتها، وهم الفقراء والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل والثاني من يأخذ لمنفعته، وهم العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون وفي سبيل الله، فإن لم يكن الآخذ محتاجا ولا فيه منفعة للمسلمين فلا سهم له في الزكاة.

ومن زاوية أخرى تنفق حصيلة الزكاة بين طوائف المستحقين الثمانية بطريقتين هما: التمليك بالنسبة للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، والصرف في مصالح المستحقين الآخرين، أي في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل. (العمارة، ١٩٩٧، ص:٩٣)

ثالثاً: وعاء الزكاة: يقصد بوعاء الزكاة الأموال الخاضعة للزكاة، فكل مال يستجد ويقع فيه النماء حقيقة أو تقديرا أي بالتمكن من النماء، تجب فيه الزكاة أيا كان. (الفنجري، ١٩٨٦، ص:١٨٦) (الثروة الحيوانية، الثروة التجارية، الثروة النقدية، الثروة الزراعية، العسل ومستخرجات الأرض والبحر).

رابعاً: أهمية الزكاة: تعد الزكاة من أهم وسائل تصحيح وظيفة النقود، فهي تؤدي إلى دوران حقيقي للمال، بما يعمل على زيادة الإنتاج، ويحقق النفع لكل من تعطى لهم وأيضا لكل من تؤخذ منهم، مما يترتب عليه تحريك الأموال ومواجهة الاضطراب الذي قد يحصل في قيمة نوع واحد من الأموال كالنقود، إذ ترتفع وتنخفض قوتها الشرائية باستمرار مما يؤدي إلى تذبذب المعاملات وما قد يصاحبه من أكل لأموال الناس بالباطل، كما أن

من يأخذون الزكاة ينفقونها مباشرة ومن ثم تأخذ سبيلها الصحيح نحو تحريك الموارد البشرية أيضا إلى جانب تحريك الموارد المالية المأخوذة منها. (البعلي، ١٩٩١، ص:٩١).

خامساً: الشروط الواجب توفرها في المال المزكى: (محمد، ١٩٨٨، ص:٥٥)

يشترط لوجوب الزكاة أن تتوفر بعض الشروط التي تتعلق بالمال المزكى وكما يلي:

١. يجب أن يكون المال ناميا نموا فعليا أو حكميا، بحيث يمكن النماء من تنمية الثروة، فلا تجب في الأموال التي تعد من الحاجات الأصلية.

٢. أن يكون المال مملوكا ملكا تاما، إذ تدفع الزكاة عن المال الذي لم يخرج من يد صاحبه، أو المال الذي أودعه لدى أمين.

٣. حولان الحول، ويستثنى من ذلك زكاة الخارج من الأرض، لأن وقت أداء زكاة الزرع يوم حصاده.

٤. بلوغ النصاب لكل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وأن يكون النصاب خاليا من الديون.

سادساً: دور فريضة الزكاة في السياسة المالية الإسلامية.

تهتم السياسة المالية بتحديد حاجات الفقراء والمساكين من خلال توجيه الفائض من المال من الجهات الغنية نحو الجهات الأقل غنى، وهنا يتجلى الدور الرئيس للزكاة باعتبارها إحدى الإيرادات العامة المخصصة، بمساهمتها الفعالة في إتمام وظائف السياسة المالية.

وتساهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة في تجسيد أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.

١. الزكاة كأداة للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:

قد تعجز موارد الزكاة عن تغطية كل النفقات اللازمة، وهنا يتأتى الدور التكميلي الذي يجب أن تلعبه موارد الدولة في إطار السياسة المالية، وهذه الأخيرة هي التي لها الصلاحية في تحديد حاجات الفقراء والمساكين وذلك حسب الجهات وحسب مستوى الأسعار والمداخيل، كما أنها تخطط لكيفية توجيه فائض الجهات الغنية نحو الجهات الأقل غنى، ليس فقط لضمان حد أدنى من الموارد لكل فرد بل لضمان الشغل للمجتمع كذلك، وموارد الزكاة لن تكون كافية لمعالجة كل المشاكل حتى ولو افترضنا توفر كل الموارد عند الدولة، فإنه من الصعب في غياب اللامركزية إحصاء كل الحالات لمعالجتها بالسرعة التي تفرضها الحالة، وفي هذا الإطار يظهر مدى أهمية دور الزكاة على الصعيد المحلي، إذ أن خصوصياتها تؤهلها أكثر من سواها لمعالجة مشاكل فئات معينة، لم

تستطع الاستفادة بصفة مباشرة من استثمارات الدولة أو استثمارات الخواص، وفي هذا الإطار بالذات يمكن تقسيم المهام بين دور الزكاة ودور الموارد العامة الأخرى في إطار سياسه مالية واحدة.

والجانب الاجتماعي للصدقات من شأنه تقوية التعاون، فالتعاونيات الإنتاجية فيما بين المستحقين مجالها واسع، ومن بين المشاريع التي يمكن تبنيها، بناء السدود الصغيرة ومد قنوات لسقي أراضي الفلاحين للفقراء وغيرها، شريطة أن يتم التملك الجماعي للمستفيدين المستحقين، والاهتمام المحلي لهذه المشاريع يكون بمثابة امتداد لنفقات الدولة واستثماراتها التي تهتم أكثر بالمشاريع الكبرى أو الجهات التي تتمركز فيها البطالة أكثر، ومثل هذا التكامل بين موارد الزكاة والدولة يجب أن يعم كل الجوانب في إطار سياسة مالية معينة. (الداودي، ١٩٩١، ص:٥٠٨)؛ فبافتراض أن الدولة تقوم بمسؤولياتها في تنظيم شؤون الزكاة جباية وصرفا، فإن لحصيلة الزكاة دورا هاما في زيادة الادخار العام، فهناك من المجالات التي تنفق فيها الدولة جزءا لا يستهان به من الإنفاق العام، ويعد من مجالات مصارف الزكاة، كنفقات الإعانات الجماعية التي تقدم إلى كبار السن أو إعانات البطالة الإجبارية تعتبر جميعها من ضمن ما يسمى بالإنفاق العام الاستهلاكي، فلو أن الدولة جمعت الزكاة واستخدمت حصيلتها التي تدخل ضمن المصارف الشرعية للزكاة، فإنه سيتم بذلك تحرير جزء هام من الإيرادات العامة يمكن استخدامه في الإنفاق العام الاستثماري.

ومما سبق يتضح أن الزكاة أداة مالية هامة، تساهم مساهمة فعالة في تحقيق هدف تنمية المجتمع، وهي الأساس الذي يدور حوله التنظيم المالي للدولة، فإن وجدت إمكانية أن تغني حصيلة الزكاة عن الضرائب فإن الضرائب لا تغني عن الزكاة أبدا. (الطاهر، ١٩٨٩، ص:٢٦٨-٢٧٨)

٢. الآثار الاقتصادية للزكاة:

ينتج عن إنفاق أموال الزكاة آثار اقتصادية بالغة الأهمية، من حيث ارتقاء حالة الفرد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار والتنمية الشاملين، ومنها:

أ. إعادة توزيع الدخل والثروة:

إن مشكلة اختلال التوازن في الثروة لا تجد حلولها الناجعة من خلال فكرة الإحسان الاختياري الذي يتطوع به الأغنياء لصالح الفقراء، لذلك انفرد تشريع الزكاة بإلزام الغني بأداء جزء من ماله في شكل زكاة كما تعلق حق الفقير بهذا الجزء من المال، بهدف إقامة التوازن المادي بين الفئات الاجتماعية وتوفير حد الكفاية لكل فرد.

ويتضح تأثير الزكاة في دخول الذين تصرف لهم، من أنها تحقق وتغطي كل معاني التضامن والتكافل الاجتماعيين، فضلا على أنها دخلا مناسبا يسمح بمواصلة النشاط الاقتصادي لمستحقيها. (الكفراوي، ٢٠٠٠، ص:٢٠١)

وبتطبيق ظاهرة تناقص المنفعة، التي مؤداها أنه عندما يستهلك الفرد عدة أشياء من نوع واحد يكون الإشباع الذي يحصل عليه من كل وحدة متتابعة أقل من الإشباع الذي يحصل عليه من سابقتها، (العسال، وعبدالكريم، ١٩٨٥، ص:١١٤) نجد أنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية " أي الوحدة الأخيرة " كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير، وعليه فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير، هو كسبا للفقير أكثر من خسارة للغني، والنتيجة هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل. (سليمان، ٢٠٠٢، ص:٢٠٩)

ذلك أن الزكاة لا تخرج إلا بعد بلوغ النصاب أي من الفائض عن الحاجيات الأصلية والضرورية للمكلف، وواضح أن الزكاة لو وجبت بدون اشتراط النصاب لكان معنى ذلك أنها تدفع من وحدات الدخل المخصصة للحاجيات الرئيسة للشخص وهي ذات منفعة أكبر من وحدات الدخل التي تزيد عن النصاب، وبالتالي تكون الخسارة أكبر على دافع الزكاة.

ولكن اشتراط توافر النصاب، يجعل الزكاة تخرج من وحدات الدخل الأخيرة ذات النفع الأقل للغني وتؤدى إلى الفقير الذي تزيد عنده المنفعة للوحدات الأخيرة من الدخل، وعليه تزيد المنفعة الكلية للمجتمع كأثر من الآثار التوزيعية للزكاة.

ب. جذب المدخرات نحو الاستثمارات:

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله (الطاهر، ١٩٨٩، ص:٢٦٧)؛ بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال. (أبو زيد، وحسين،

١٩٩٩، ص:٣٤)؛ فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار. (الكفراوي، ٢٠٠٠، ص:١٩٩-٢٠١)، وكما أن سداد ديون الغارمين " المدينين " يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية. (العسال، وعبدالكريم، ١٩٨٥، ص:٢٦٧)

ج. تأثير الزكاة على العمل:

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يتوقف على عاملين: القدرة على العمل والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرون على العمل من كميات مناسبة من الغذاء، ومن العلاج ضد الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض ما يجعله –المسكين –قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول.

كما يتضح أثرها من زاوية سهمي الغارمين وابن السبيل، ومن أنواع الغارمين التاجر أو أي منتج استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد ويستدعي عجزه أن يعلن إفلاسه، ومن ثم يخرج من العملية الإنتاجية، فحصول مثل هذا العنصر الإنتاجي على حصة من الزكاة سيحافظ على استمرار وجوده كمنتج، كذلك حصول ابن السبيل على سهم من حصيلة الزكاة، سوف يعيد هذه العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن مواقع عملها إلى تلك المواقع ما يترتب عليه زيادة كمية العمل المتاحة.

أما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول، فيكون بالإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العلم النافع إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن العلم إنما يقوم بفرض كفاية، وأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم سوف

يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية.

أما الجانب الثاني الذي يتوقف عليه عرض العمل وهو وجود الرغبة فيه، ففعل الزكاة لا يكون إلا بتوافر النصاب، وهذا الأخير لا يتحقق إلا إذا اكتسب الفرد دخلا، ولعل هذا الدخل لم يتأتى إلا بوجود رغبة في العمل وبالتالي نمو المال، كما أن الزكاة يمنع صرفها للقادر على العمل ويمتنع، لأن العمل بقصد الاكتساب فرض عين على كل قادر عليه، حتى يكون ذلك تشجيعا لهم على بذل الجهد والرغبة في العمل والسعي ليحقق كل قادر على العمل دخلا يفي بحاجاته الأساسية. (الطاهر، ١٩٨٩، ص:٢٦٥)

ويتضح مما سبق، أن إنفاق حصيلة الزكاة إنما خصص لمجالات حيوية تقع في الدائرة التي تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي التكفل بها، مما يجعل الزكاة تحل محل الإنفاق العام وتلعب دور أداة من أدوات السياسة المالية.

المحور الثالث : تحليل أثر تحصيل وإنفاق فريضة الزكاة :

من المعلوم وكما تم تناوله في المبحث السابق فإن فريضة الزكاة يمكن تحصيلها نقداً وإنفاقها نقداً، ويمكن تحصيلها نقداً وإنفاقها عينا. فعندما يكون الاقتصاد يمر بمشكلة التضخم الركودي (stagflation) فإنه يمكن تحصيل الزكاة نقداً وإنفاقها عينا (وسائل إنتاج) مما يسهم تحصيل الزكاة نقداً في تخفيض التضخم، وإنفاقها في نفس الوقت كوسائل انتاج يسهم في زيادة التشغيل وتخفيض البطالة وزيادة الناتج والدخل القومي.

ويمكن توضيحها باستخدام التحليل البياني وكالتالي :

أولاً : تحليل الأثر باستخدام المنحنيات AS / AD المعاصر :

يشتمل نموذج AS / AD على منحنيات ثلاثة : (داغر، ٢٠١٥)

١. منحنى (AD) وهو المنحنى الذي يصف ويعكس جانب الطلب للاقتصاد الكلي، ويأخذ منحنى (AD) ميلاً سالباً، إذ يوضح العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار (P) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP).

٢ . منحنى (SAS) وهو المنحنى الذي يصف ويعكس جانب العرض للاقتصاد الكلي في الأمد القصير، إذ يمثل منحنى العرض قصير الأجل (SAS) حجم المعروض من السلع والخدمات ويأخذ ميلاً موجباً والذي يوضح العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP).

٣ . منحنى (LAS) وهو المنحنى الذي يعكس المستوى الأعلى المستقر لمخرجات الاقتصاد الكلي، ويأخذ شكلاً عمودياً أي عديم المرونة، بمعنى أي زيادة او انخفاض في المستوى العام للأسعار لا يؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي (RGDP).

يتحقق التوازن بموجب نموذج (**AD / AS**) عند تقاطع المنحنيين ليتحقق التوازن عند Y والسعر التوازني P بتقاطع المنحيين AD وAS عند النقطة A وكما يوضحه الشكل (١). أما في حالة الاقتصاد الذي يعاني من مشكلة التضخم الركودي والتي تعني ارتفاع معدلات التضخم (P) وانخفاض الناتج (Y)، فيمكن علاج هذه المشكلة باستخدام أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي (فريضة الزكاة)، فالزكاة يمكن جبايتها نقداً أو عيناً وكذلك إنفاقها ممكن أن يكون نقداً أو عيناً، فعند حدوث مشكلة التضخم الركودي يمكن جباية الزكاة نقداً مما يساعد في نقل منحنى الطلب الكلي (AD) إلى منحنى (AD_1)، ليتحقق مستوى التوازن الجديد عند تقاطع منحنيي AD_1 وAS عند النقطة B، لينخفض المستوى العام للأسعار عند P_1 (انخفاض التضخم) إلا أن مستوى الناتج المحلي الحقيقي ينخفض ايضا عند المستوى Y_1 (تفاقم الركود)، وبسبب أن فريضة الزكاة تفرض على الاموال المكتنزة وعلى اصحاب الدخول المرتفعة (ذوي الميل الحدي للاستهلاك المنخفض) مما يعني أن الانخفاض في الطلب سيكون منخفض بالقياس إلى المبالغ المجباة، وفي الوقت نفسه سيتم صرف هذه المبالغ لمستحقيها ولكن على شكل سلع استثمارية مما يسهم في نقل المنحنيين AD وAS إلى اليمين أي إلى AD_2 وAS_1 ليتحقق التوازن عند تقاطع المنحنى AD_2 والمنحنى AS_1 عند النقطة E محققا ناتج محلي اجمالي حقيقي عند Y_2 ومستوى عام للأسعار عند P_2 وبذلك يكون الاقتصاد عند مستوى انتاج اكبر ومستوى اسعار أقل، وانتقال منحنى AD_1 إلى مستوى أعلى من مستواه الأصلي AD يعود سببه إلى أثر المضاعف والمعجل.

التحليل أعلاه ينطبق على التوازن في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل فإن التوازن يتحقق عند أعلى مستوى للإنتاج، وهذا يعني عدم وجود حالة الركود، وبالتالي عدم وجود مشكلة التضخم الركودي.

شكل (١) انتقالات أنموذج التوازن الكلي (AD / AS) المعاصر باستخدام فريضة الزكاة

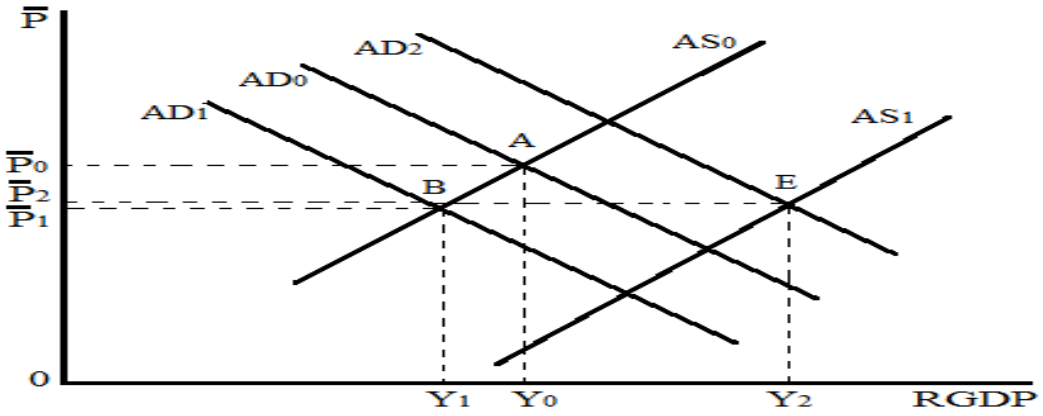

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

ثانياً: تحليل الأثر باستخدام المنحنيات IS-LM:

يتم تناول فاعلية السياستين المالية والنقدية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية في إطار أنموذج التوازن الكلي المعروف بأنموذج (هيكس–هانسن) أو كما يعرف بأنموذج (IS–LM) التقليدي، والذي يوضح علاقة التداخل (Interaction) بين السياستين المالية والنقدية في تقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وكما موضح في الشكل (٢):

شكل (٢) أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) التقليدي

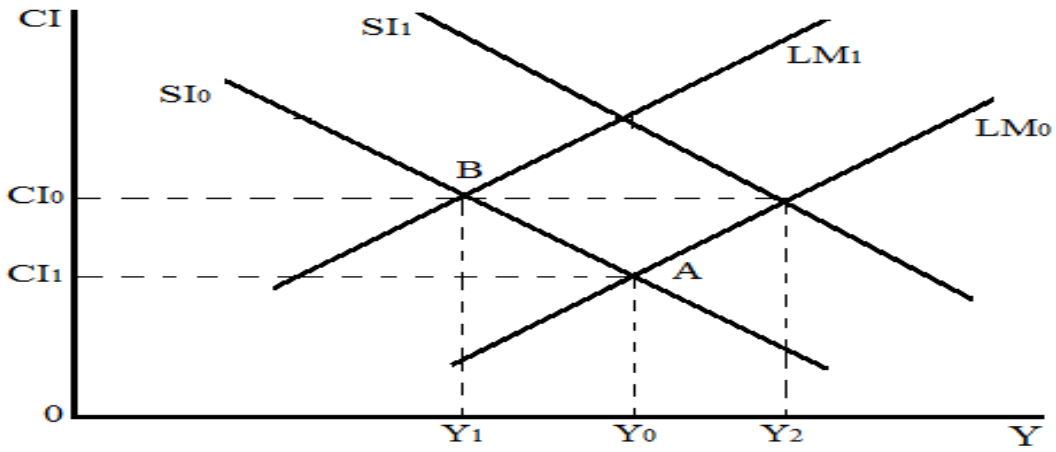

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

يشير منحنى (IS) المعدل إلى توليفات من المعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI) والناتج (Y) والتي تتساوى عندها الحقن والتسرب (الادخار والاستثمار) ويبين انحدار المنحنى السالب إن المعدلات المنخفضة لتكاليف استخدام رأس المال المتوقعة (CI) تعمل على زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الدخل الكلي

(تحقيق التوازن في السوق الحقيقي)، في حين يشير منحنى (LM) المعدل إلى توليفات من المعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI) والناتج (Y) التي تكون عندها الأرصدة النقدية المطلوبة مساوية إلى عرض النقد الحقيقي، وميله الموجب (الى أعلى اليمين) يفسر لنا كلفة الفرصة البديلة فضلاً عن مبلغ الزكاة الذي يفرض على الاموال المكتنزة لخفض الطلب على الأرصدة النقدية التي تزداد مع زيادة الناتج (تحقيق التوازن في سوق النقود)، وعليه عندما يتقاطع منحنى (IS) المعدل مع منحنى (LM) المعدل ينشأ عنه مستوى توازني في سوقي النقود والسلع والخدمات.

تأثير السياسة المالية في هذا الأنموذج المعدل يتمثل في التغيرات التي تحصل في سوق السلع، إذ يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS) المعدل إلى اليمين كما في الشكل (٣) انتقال (IS_0) إلى (IS_1)، مما يفضي إلى ارتفاع الناتج والمعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI)، لكونها تؤثر بصورة مباشرة على الطلب الكلي والعكس عند تخفيض الإنفاق الحكومي.

شكل (٣) أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) حالة زيادة الإنفاق الحكومي وانتقال منحنى IS

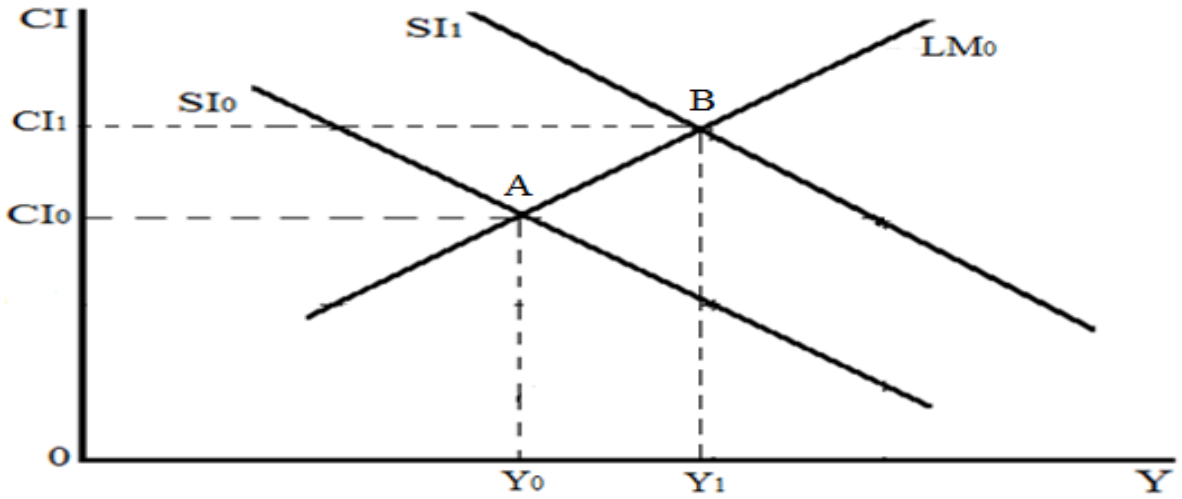

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

في حين تتمثل السياسة النقدية من خلال تأثيرها في سوق النقود، ففي حال قيام السلطة النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين، انتقال منحنى (LM_0) إلى (LM_1) كما في الشكل (٤)، ومن ثم يرتفع حجم الناتج، وفي الوقت نفسه ينخفض المعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI) والعكس عند اتباع سياسة نقدية انكماشية.

شكل (٤) أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) حالة السياسة النقدية التوسعية وانتقال منحنى LM

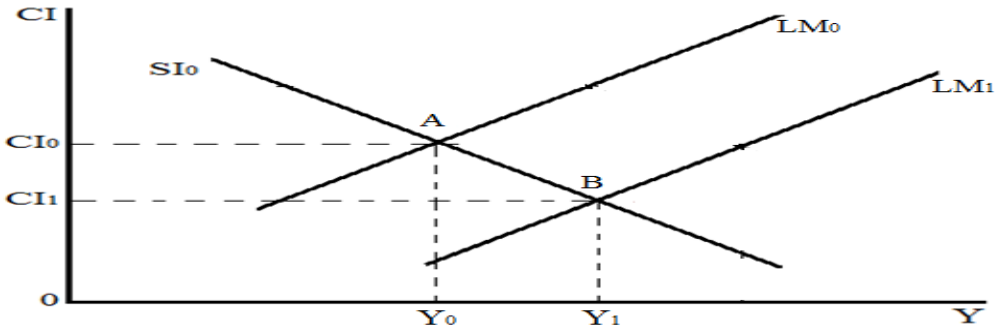

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

فعندما تعاني اقتصادات البلدان من مشكلة التضخم الركودي، يمكن علاج هذه المشكلة باستخدام أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي (فريضة الزكاة)، فالزكاة يمكن جبايتها نقداً أو عيناً وكذلك إنفاقها ممكن أن يكون نقداً أو عيناً .

ففي حالة تحصيل فريضة الزكاة نقداً فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد بسبب سحب كميات من النقد الناتجة عن تحصيل فريضة الزكاة مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليسار إلى (LM_1)، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم، إلا أن مشكلة الركود تتفاقم فبعد أن كان التوازن يتحقق بتقاطع منحني IS و LM عند النقطة A ليتحقق الدخل التوازني عند Y_0 انخفض إلى Y_1 عند تقاطع المنحني IS_0 و LM_1 عند النقطة B . إلا أن إنفاق حصيلة فريضة الزكاة في الوقت نفسه الذي تم فيه تحصيل فريضة الزكاة مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS إلى منحنى IS_1، وانتقال منحنى LM من LM_1 إلى منحنى LM مما يؤدي إلى تحقيق نقطة تقاطع جديدة عند منحني IS_1 و LM عند النقطة C ليتحقق الدخل التوازني عند Y_2 ليتحقق دخل توازني أعلى من النقطتين التوازنية السابقة وينتج ذلك من تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي (الناتج عن إنفاق حصيلة فريضة الزكاة) كوسائل انتاج والتي تسهم في خلق فرص عمل وتحقيق دخول للأفراد وزيادة الطلب الكلي، فضلاً عن تأثير عمل المعجل الناتج عن زيادة الطلب على وسائل الانتاج، ويكون تأثير مضاعف الإنفاق والمعجل كبير بسبب أن حصيلة أموال الزكاة تكون من أموال الاغنياء والتي يكون الميل الحدي للاستهلاك (mpc) لها منخفض في حين يكون إنفاق اموال فريضة الزكاة للطبقات الفقيرة والتي يكون الميل الحدي للاستهلاك (mpc) مرتفع، هذا يعني أنها عملية اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع وهذا يعني زيادة الطلب الكلي .

ويلاحظ من الشكل (٥) أن كمية النقود التي تم تحصيلها (اموال فريضة الزكاة) نقلت منحنى LM_0 إلى اليسار إلى LM_1 والتي اسهمت في خفض معدلات التضخم، فعلى الرغم من اعادة إنفاق هذه المبالغ لمستحقيها كوسائل انتاج (إنفاق حكومي) إلا أنها حققت مستوى دخل توازني Y_2 أكبر من المستوى الأصلي Y_0 ويعود السبب إلى تأثير عمل مضاعف الإنفاق الحكومي والمعجل وكما تم توضيحه في الفقرة أعلاه.

شكل (٥) حالة التوازن في أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) باستخدام فريضة الزكاة ومعالجة مشكلة التضخم الركودي

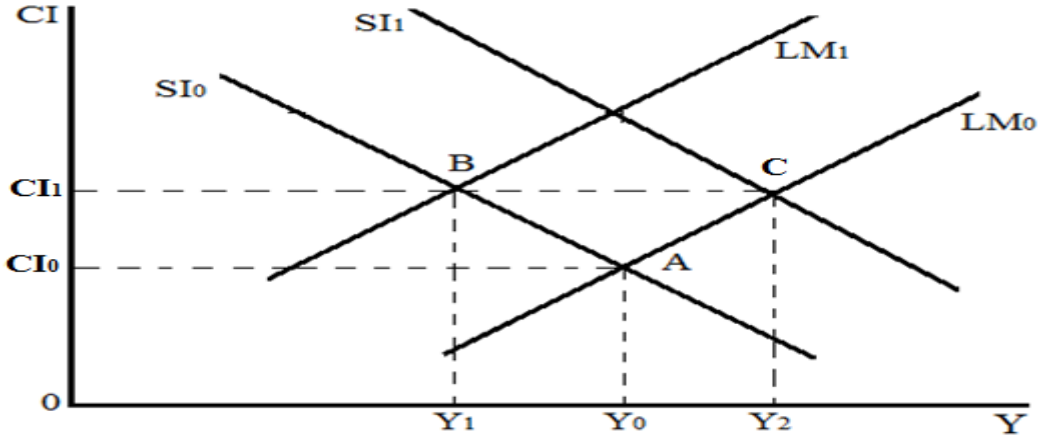

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل H أعلاه

الاستنتاجات:

- اختلفت المدارس الفكرية في تفسير مشكلة التضخم الركودي، فالنقديون يشيرون إلى أن التضخم مسألة نقدية بحتة في حين تفسر مدرسة اقتصاديات جانب العرض المشكلة إلى السياسات المالية (تخفيض الضرائب)، أما مدرسة التوقعات الرشيدة فإنها تفسر ظهور مشكلة التضخم الركودي بعدم توفر معلومات كافية لمتخذي القرار الذي يجعل من الصعب اتخاذ القرارات السليمة لحجم المعروض مما يؤثر على الاسعار، فيما قدمت المدرسة المؤسسية سببين للتضخم وهما الاحتكارات والنقابات العمالية إذ يحاول كل طرف زيادة مكاسب ومما يؤدي إلى حلقة متصلة للأسباب.
- تزايد معدلات البطالة التي اسهمت فيها معدلات النمو الاقتصادي والاستخدام المنخفضة والتي ادت إلى تفاقم مشكلة التضخم الركودي.
- يؤدي الخلل في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلى ظهور وتفاقم مشكلة التضخم باستمرار.

- يترك إنفاق أموال الزكاة آثاراً اقتصادية مهمة، تتمثل بالارتقاء بحالة الفرد الاقتصادية، كما يسهم الإنفاق لأموال الزكاة بالعمل على زيادة دوران رأس المال الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الفرص الاستثمارية وتحقيق التوازن في توزيع الثروة بين الافراد.
- يعمل إنفاق اموال الزكاة على تقليل التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع المتمثل بسد الحاجات الضرورية الذي من شأنه أن تخلق جواً من الأمان.
- مرونة استخدام فريضة الزكاة في السياسة المالية من حيث جبايتها وإنفاقها نقداً أو عيناً فضلاً عن امكانية تقديم وتأخير الجباية والإنفاق حسب حالة الاقتصاد.
- فاعلية فريضة الزكاة أحدى أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها مشكلة التضخم الركودي.
- تعد الزكاة من مصادر التمويل الهامة التي تساهم في خلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل وخاصة المؤهلين أكاديميا ولكنهم غير قادرين ماديا.

المراجع والمصادر:

١. زكي، رمزي، ١٩٨٥، "**الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة**"، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع عقد في الكويت ١٦– ١٨ مارس.

٢. ارنولد، دانييل، ١٩٩٢، **تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم**، ترجمة: د.عبد الأمير شمس الدين، ط١، بيروت.

٣. ساموبلسون، بول، نورد هاوس، ويليام، ماندل، مايكل،٢٠٠١، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبدالله، ط١٥، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

٤. سيجل، باري، ١٩٨٧، **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين**، ترجمة عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، الرياض: دار المريخ للنشر.

٥. اللامي، عفيفة بجاي شوكت، ٢٠٠٧، التضخم **الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق**، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

٦. الكفراوي، عوف محمود، ١٩٩٧، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع.

٧. الكفراوي، عوف محمود، ٢٠٠٠، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

٨. حماد، نزيه، ١٩٨١، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٩. سليمان، مجدي عبد الفتاح،٢٠٠٢، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في** الإسلام، القاهرة: دار غريب.

١٠ . رحاحلة، إبراهيم القاسم، ١٩٩٩، **مالية الدولة الإسلامية**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

١١ . العمارة، جمال، ١٩٩٧، "اقتصاديات **الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة**"، مجلة البصيرة، الصادرة بالجزائر، العدد الأول.

١٢ . الفنجري، محمد شوقي، ١٩٨٦، **المذهب الاقتصادي الإسلامي**، ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣ . البعلي، عبدالحميد محمود، ١٩٩١، **اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية**، القاهرة: دار السلام.

١٤ . محمد، قطب إبراهيم، ١٩٨٨، السياسة المالية للرسول، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٥ . الداودي، لحسن، ١٩٩١، "**السياسة المالية، أهدافها وأدواتها**"، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية.

١٦ . الطاهر، عبد الله، ١٩٨٩، "**حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع**"، **ندوة موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية**، القاهرة، البنك الإسلامي للتنمية.

١٧ . العسال، أحمد محمد، وعبد الكريم، فتحي أحمد، ١٩٨٥، **النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه**، ط٧، القاهرة: مكتبة وهبة.

١٨ . أبو زيد، كمال خليفة، وحسين، أحمد حسين علي، ١٩٩٩، **محاسبة الزكاة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

١٩ . داغر، محمود محمد، ٢٠١٥، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، القيت على طلبة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

20. Roberrt ،B،Ekelund،Jr: Robert F.Hert،Ahistory of Economic Theory and Method ، Second Edition،1981،pp. 423-428.

21. Norbert Berthold & Klaus Grundler ،Stagflation in the world Economy; A Revival? ،Julius-Maximilians-University Wurzburg ،April، 2012.